أنباء سورية

وثيقة البنود الـ 12 تشدد على وحدة الأراضي السورية وتتجنب ذكر المرحلة الانتقالية

تضارب حول عودة وفد النظام إلى جنيف.. والصين: لم نرسل عسكريين إلى سورية

عواصم ـ وكالات: انسحب وفد النظام السوري في مدينة جنيف من المرحلة الأولى من جولة المفاوضات الثامنة التي ترعاها الامم المتحدة، بعد انتقاد خطاب المعارضة الذي وصفه بـ«الاستفزازي» وطرحها شروطا «غير واقعية» لجهة اصرارها على تنحي الرئيس بشار الأسد، وتضاربت المعلومات حول عودته الثلاثاء المقبل لاستكمال المفاوضات. فقد نقلت تقارير اعلامية ان قرار العودة او عدمها اصبح في دمشق، في حين نقلت وكالات عن الوفد الذي يرأسه مندوب سورية في الامم المتحدة بشار الجعفري، قوله إنه لن يعود إذا لم تسحب المعارضة بياناها الذي يطالب بألا يكون للرئيس بشار الأسد دور في أي حكومة انتقالية بعد الحرب.

في المقابل، اعتبرت المعارضة السورية هذه الخطوة بحد ذاتها «شرطا مسبقا» للمفاوضات التي دعا اليها المبعوث الدولي ستيفان ديمستورا وأكد انها ستكون بدون شروط مسبقة.

وقبل مغادرة الوفد الحكومي، قدم ديمستورا وثيقة مبادئ عامة للطرفين المفاوضين تشرح مسار الحل السياسي، وتشمل البنود بحسب توضيح مكتب ديمستورا القواسم المشتركة والنقاط الاثنتي عشرة المتعلقة بمستقبل سورية والتي افادت مواقع اخبارية بأن وفد النظام رفضها.

وتتضمن البنود:

1 ـ احترام، والتزام كامل لسيادة، واستقلال، وسلامة ووحدة أراضي (الجمهورية العربية السورية ـ الدولة السورية) من حيث الأرض والشعب. وفي هذا الصدد، لا يمكن التنازل عن أي جزء من أجزاء الأراضي الوطنية. ويلتزم الشعب السوري بصفة وحده حق تقرير مستقبل بلاده بالوسائل الديموقراطية، ومن خلال صناديق الاقتراع، ويملك الشعب السوري الحق الحصري في اختيار النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الخاص به ومن دون الضغوط أو التدخلات الخارجية، وفيما يتسق مع الحقوق والالتزامات الدولية لسورية.

4 ـ تكون (الجمهورية العربية السورية ـ الدولة السورية) دولة ديموقراطية وغير طائفية تقوم على التعددية السياسية والمساواة في المواطنة بصرف النظر تماما عن الدين، أو الانتماء العرقي، أو النوع، مع الاحترام الكامل وحماية سيادة القانون، وفصل السلطات، والاستقلال القضائي.

5 ـ التزام الدولة بالوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، والتنمية الشاملة والمتوازنة وفق التمثيل العادل في الإدارة المحلية.

6 ـ مواصلة وتحسين أداء الدولة والمؤسسات الحكومية، مع إجراء الإصلاحات عندما يلزم الأمر، بما في ذلك حماية البنية التحتية الأساسية، وحقوق الملكية، وتوفير الخدمات العامة لكل المواطنين من دون تمييز.

7 ـ إقامة جيش وطني قوي، وموحد، ومتسم بالكفاءة يضطلع بواجباته بموجب الدستور ووفقا لأعلى المعايير. وتتمثل مهام الجيش في حماية الحدود الوطنية، وحماية الشعب من التهديدات الخارجية والإرهاب، في ظل وجود أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية للمحافظة على الأمن القومي وفق سيادة القانون.

8 ـ الرفض المطلق والتام ـ مع الالتزام الفعال لمكافحة ـ الإرهاب، والتعصب، والتطرف، والطائفية بجميع أشكالها، والتصدي للأوضاع والظروف المؤدية إلى انتشارها.

9 ـ احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، ولا سيما في أوقات الأزمات، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع من دون اعتبار للعرق، أو الدين، أو الانتماء العرقي، أو الهوية الثقافية، أو اللغوية، أو النوع، أو أي تمييز آخر، مع الآليات الهادفة إلى تحقيق مستوى تمثيل لا يقل عن 30٪ للنساء، مع تحقيق هدف التكافؤ.

10 ـ احترام القيمة العالية للمجتمع السوري والهوية الوطنية.

11 ـ مكافحة الفقر والقضاء عليه، وتوفير الدعم لكبار السن، وغيرهم من الفئات الضعيفة.

12 ـ المحافظة على وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية للأجيال القادمة وفقا للمعاهدات البيئية وإعلان منظمة اليونيسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي.

من جهة أخرى، نفى شياو يان المبعوث الصيني إلى الملف السوري، إرسال الصين أي قوات عسكرية إلى سورية كما ذكرت بعض الوكالات الإعلامية الروسية، مع انتشار صور تظهر جنود من الصين وصلوا للساحل السوري قالوا إنها للمشاركة في العمليات العسكرية مع قوات النظام.

وقال شياو يان خلال لقائه وفد المعارضة السورية في جنيف أمس الأول: «نحن ننفي بشكل قاطع إرسال أي قوة أمنية أو عسكرية إلى سورية».

بدوره، اعتبر رئيس هيئة التفاوض السورية نصر الحريري، أن الصين بوصفها عضو دائم في مجلس الأمن، يقع على عاتقها مسؤولية تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالشأن السوري وعلى رأسها القرارين 2118 و2254.

صواريخ إسرائيلية على مواقع في الكسوة والدفاعات السورية ترد

عواصم ـ وكالات: شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في وقت مبكر من فجر امس هجوما صاروخيا على مواقع عسكرية سورية في ريف دمشق.

وكشفت وكالة الأنباء السورية (سانا) أمس ان الجيش الاسرائيلي اطلق عدة صواريخ ارض- ارض أصابت احد المواقع العسكرية في منطقة الكسوة بريف دمشق. وأضافت ان وسائط الدفاع الجوي في الجيش السوري تصدت لها وأسقطت اثنين منها ودمرت صاروخين منها.

وقالت ان «الاعتداء الاسرائيلي الذي وقع في وقت متأخر مساء الجمعة تسبب في وقوع خسائر مادية بالموقع».

من جهته، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان إن قصفا صاروخيا «يرجح أن مصدره القوات الإسرائيلية» استهدف مستودعا للأسلحة تابعا للجيش السوري أو الميليشيات التابعة لها بعد منتصف الليلة قبل الماضية. وأضاف المرصد، أن الهجوم أصاب منطقة قرب مدينة الكسوة جنوبي العاصمة دمشق مما تسبب في انفجارات عنيفة هزت دمشق وضواحيها وريفها وانقطاع التيار الكهربائي عن عدد من المناطق.

ولم يذكر المرصد أي معلومات حول حجم الاضرار الناجمة عن القصف، مشيرا إلى انقطاع التيار الكهربائي عن الكثير من المناطق الواقعة في ضواحي العاصمة وريفها.

وكانت القوات الجوية الإسرائيلية قالت إنها أصابت قوافل أسلحة تابعة للجيش السوري وحزب الله اللبناني ما يقرب من 100 مرة خلال الحرب السورية. وغالبا ما يكون القصف على شكل غارات تنفذها طائرات إسرائيلية من فوق الاجواء اللبنانية.

من ناحيتها، ذكرت شبكة «شام» الاخبارية نقلا عن ناشطين أن «عدة صواريخ انطلقت من داخل المناطق التي تحتلها إسرائيل باتجاه هدف بين مدينتي الكسوة وصحنايا بريف دمشق الجنوبي». وتسببت الصواريخ بحدوث انفجارات قوية سمعت في ضواحي العاصمة دمشق.

من جهتها، ذكرت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية أن الصواريخ استهدفت القاعدة العسكرية التي تبنيها إيران في منطقة الكسوة بريف دمشق، إضافة إلى استهداف «اللواء 91» بمحيط بلدة كناكر، محدثة انفجارات عدة سمع دويها في أرجاء العاصمة دمشق.

وذلك على ما يبدو تنفيذا لتهديد وزير الدفاع الإسرائيلي، افيغدرو ليبرمان، سابقا بتدمير القاعدة الإيرانية التي تبنيها طهران بالقرب من دمشق، عقب تقرير نشرته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) وثقت فيه قيام إيران بإنشاء قاعدة عسكرية ثابتة على بعد 50 كيلومترا من الحدود مع الجولان.

أنباء لبنانية

بري: التعديل الوزاري افتعال لمشكلة ولزوم ما لا يلزم

شهر «التريث» في الاستقالة الحريرية ينتهي غداً وصياغة بيان «النأي بالنفس» بين الحريري وباسيل في باريس

بيروت ـ عمر حبنجر

التريث في موضوع استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، يبلغ نهاية مهلة الشهر المرسومة له في الرابع من ديسمبر، اي غدا الاثنين.

وستظهر خواتيمه مع عودة الرئيس الحريري من باريس، مصحوبا بخلاصة اتصالات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الدولية، وصولا الى الرئيس الاميركي دونالد ترامب الذي التقاه امس، مسبوقا بتنديد الحريري بالعمليات التي تستهدف المملكة العربية السعودية، وآخرها اطلاق الصاروخ الباليستي الثاني، من الاراضي اليمنية، معتبرا في مثل هذا العمل تهديدا جديا للأمن الإقليمي، وتنذر بعواقب وخيمة. وبالتزامن قال وزير الخارجية السعودية عادل الجبير ان ايران تواصل التدخل في شؤون غيرها، وانها سهلت حركة عناصر «القاعدة» و«داعش» وان حزب الله يستغل المصارف اللبنانية لغسيل الأموال من تجارة المخدرات، معتبرا ان وضع لبنان مأساوي والدولة مخطوفة من قبل جماعة ارهابية، هي حزب الله، وأن الحل الوحيد في لبنان هو نزع سلاح هذه الجماعة وتحويلها الى حزب سياسي، ورأى ان لبنان دولة مهمة جدا للعالم العربي، وهو نموذج للتعايش بين مختلف الديانات ولا يمكن السماح بفشله. وبالتزامن ايضا اغار الطيران الاسرائيلي على ما قيل انه قاعدة عسكرية ايرانية يجري بناؤها قرب دمشق، بإطلاق صواريخها من الأجواء اللبنانية.

هذه التطورات العسكرية، الاقليمية الطابع، تخشى اوساط سياسية مراقبة ان تنعكس سلبيا على مسار الخروج من الأزمة الحكومية في لبنان، كاملة باستعادة مرتفعات الجولان السورية المحتلة باستخدام الأساليب القانونية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون.

2 ـ احترام، والتزام كامل للسيادة الوطنية السورية ذات الصلة بالمساواة والحقوق فيما يتعلق بعدم التدخل. ومن شأن سورية الاضطلاع بدورها الكامل في المجتمع الدولي والمنطقة، بما في ذلك اعتبارها جزءا من العالم العربي، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وأغراضه، ومبادئه.

3 ـ يملك الشعب السوري وحده حق تقرير مستقبل بلاده بالوسائل الديموقراطية، ومن خلال صناديق الاقتراع، ويملك الشعب السوري الحق الحصري في اختيار النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الخاص به ومن دون الضغوط أو التدخلات الخارجية، وفيما يتسق مع الحقوق والالتزامات الدولية لسورية.

4 ـ تكون (الجمهورية العربية السورية ـ الدولة السورية) دولة ديموقراطية وغير طائفية تقوم على التعددية السياسية والمساواة في المواطنة بصرف النظر تماما عن الدين، أو الانتماء العرقي، أو النوع، مع الاحترام الكامل وحماية سيادة القانون، وفصل السلطات، والاستقلال القضائي.

5 ـ التزام الدولة بالوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، والتنمية الشاملة والمتوازنة وفق التمثيل العادل في الإدارة المحلية.

6 ـ مواصلة وتحسين أداء الدولة والمؤسسات الحكومية، مع إجراء الإصلاحات عندما يلزم الأمر، بما في ذلك حماية البنية التحتية الأساسية، وحقوق الملكية، وتوفير الخدمات العامة لكل المواطنين من دون تمييز.

7 ـ إقامة جيش وطني قوي، وموحد، ومتسم بالكفاءة يضطلع بواجباته بموجب الدستور ووفقا لأعلى المعايير. وتتمثل مهام الجيش في حماية الحدود الوطنية، وحماية الشعب من التهديدات الخارجية والإرهاب، في ظل وجود أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية للمحافظة على الأمن القومي وفق سيادة القانون.

8 ـ الرفض المطلق والتام ـ مع الالتزام الفعال لمكافحة ـ الإرهاب، والتعصب، والتطرف، والطائفية بجميع أشكالها، والتصدي للأوضاع والظروف المؤدية إلى انتشارها.

9 ـ احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، ولا سيما في أوقات الأزمات، بما في ذلك عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والفرص للجميع من دون اعتبار للعرق، أو الدين، أو الانتماء العرقي، أو الهوية الثقافية، أو اللغوية، أو النوع، أو أي تمييز آخر، مع الآليات الهادفة إلى تحقيق مستوى تمثيل لا يقل عن 30٪ للنساء، مع تحقيق هدف التكافؤ.

10 ـ احترام القيمة العالية للمجتمع السوري والهوية الوطنية.

11 ـ مكافحة الفقر والقضاء عليه، وتوفير الدعم لكبار السن، وغيرهم من الفئات الضعيفة.

12 ـ المحافظة على وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية للأجيال القادمة وفقا للمعاهدات البيئية وإعلان منظمة اليونيسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي.

من جهة أخرى، نفى شياو يان المبعوث الصيني إلى الملف السوري، إرسال الصين أي قوات عسكرية إلى سورية كما ذكرت بعض الوكالات الإعلامية الروسية، مع انتشار صور تظهر جنود من الصين وصلوا للساحل السوري قالوا إنها للمشاركة في العمليات العسكرية مع قوات النظام.

وقال شياو يان خلال لقائه وفد المعارضة السورية في جنيف أمس الأول: «نحن ننفي بشكل قاطع إرسال أي قوة أمنية أو عسكرية إلى سورية».

بدوره، اعتبر رئيس هيئة التفاوض السورية نصر الحريري، أن الصين بوصفها عضو دائم في مجلس الأمن، يقع على عاتقها مسؤولية تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالشأن السوري وعلى رأسها القرارين 2118 و2254.

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا وزير الداخلية نهاد المشنوق في عين التينة (محمود الطويل)

«القوات»: حزب الله ليس وراء الحملة علنياً بل يتمناها

ولفتت الأوساط عبر «الأنباء» الى قول السفير الروسي في بيروت الكسندر زاسبكين لقناة المستقبل ردا على سؤال عن المقصود بالقوات الأجنبية، التي دعا وزير الخارجية الروسية لافروف من روما امس الاول الى خروجها من سورية: المقصود القوات المعادية للنظام، لا القوات الحليفة التي تعتبر قوى شرعية. وعندما سئل عن تصنيف حزب الله قال: ان الحزب ليس معنيا بكلام لافروف.

وقيل له متى يعود حزب الله من سورية الى لبنان، فأجاب: ليس مهما متى يعود، بل المهم الاستقرار في سورية ولبنان.

وفي هذه الأثناء تحدث زاسبكين عن مفاوضات مع الرئيس سعد الحريري لتوريد السلاح للجيش اللبناني، مؤكدا ان على الدولة ان تقوم بواجبها الامني والعسكري.

ووسط هذه الأجواء يتعين الخروج بتسوية من نفق الاستقالة الحريرية، وهو ما تجري الاتصالات الدولية والإقليمية بشأنها الآن، لتشكل بابا للعودة الحريرية عن الاستقالة، والأرجح ان تصدر التسوية ببيان عن مجلس الوزراء ينطوي على التمسك بالنأي بالنفس بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية اللبنانية.

وستعرض التسوية التي يشارك في صياغتها كل من الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل الموجودين في باريس، على الرئيس الفرنسي ماكرون ليتولى توفير الضمانة الاقليمية لها بالتعاون مع القاهرة وواشنطن.

النائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل لاحظ في حديث اذاعي، ان 14 آذار حركة شعبية لبنانية سيادية لا تنتهي، لكن قيادتها لم تعرف كيفية معالجة مرحلة الانتصار والاستفادة منها.

وكشف فتفت عن ان حديثه لإذاعة «لبنان الحر» هذا سيكون الاخير له، مفضلا الصمت بعد الآن.

شعورا بالأسى أمام نوعية الخطاب السياسي الراهن بين قوى 14 آذار، والتي تقدم خدمات مجانية للفريق الآخر، مستغربا تبرير الرئيس عون لسلاح حزب الله، بما لا يخدم السيادة الوطنية. ورأى أن الحملة على القوات اللبنانية تهدف إلى عزلها وتدجينها استباقا لأمور ستطرح، وضمن هذه الحملة التهويل بالتعديل الوزاري لإخراج القوات من الحكومة، وهو ما وصفه بحرب نفسية أكثر منها كلاما فعليا.

موضوع التعديل الحكومي اعتبره رئيس مجلس النواب نبيه بري، افتعالا لمشكلة نحن بغنى عنها، وقال في حديث لجريدة «الأخبار»: هذه مصيبة بذاتها ولزوم ما لا يلزم.

وأضاف: ان الخوض في تعديل يصل إلى ثمانية وزراء، يعني أكثر من نصاب الثلث المعطل لنصاب مجلس الوزراء، كما لو أننا ذاهبون إلى حكومة جديدة وبيان وزاري جديد وثقة جديدة من مجلس النواب.

وقد استبعد وزير الداخلية نهاد المشنوق، بعد لقائه بري التعديل الوزاري، كما استبعده ايضا الرئيس سعد الحريري.

ويقول عضو كتلة القوات اللبنانية النائب فادي كرم إن حزب الله لا يقف وراء الحملة على «القوات» انما يتمناها، لأن «القوات» تزعج البعض بتمسكها بمفهوم الدولة، والبعض الآخر الغارق في الفساد على انواعه، ومشكلة «القوات» كما يراها كرم انها تتمسك بالسيادة وبالتوازن الوطني، لذلك باتت مزعجة بالنسبة لمن اعتاد خرق السيادة والتوازن ونسي الحقوق بعد انشغاله بالمصالح.

مصادر قريبة من القوات، قالت ان بعض المستقبليين انجرفوا مع الاتهامات التي وجهت لرئيس القوات سمير جعجع بالتحريض على الحريري، في فترة غياب الأخير، وكان الاتهام واحدا انما بأصوات كثيرة، بدأها الوزير السابق وئام وهاب وأججها الشيخ نعيم قاسم واتسعت دائرتها من خلال بعض المواقع المستأجرة وقد تحدثت المصادر عن لقاء قريب بين الحريري وجعجع بعد عودة الاول الى بيروت، ويصف جعجع هذه الاقوال بالهرطقات والولدنات. ورأى أن ترميم العلاقات بين المستقبل والقوات يتقدم، وأسف جعجع لأن بعض الحلفاء يساير، أما عن التعديل الوزاري فقد أكد أنه غير وارد.

وزير الشؤون الاجتماعية بيار بوعاصي، في افتتاح معرض حرفي للمرأة القواتية في انطلياس، قال من جهته ان لبنان اما ان يكون سيدا حرا ومستقلا والسلطة بيد الدولة ومواطنوه متساوون أو لا يكون، وهو ما ليس محققا اليوم بسبب استقواء البعض.

شروط الغطاء الدولي المؤمِّن استقرار لبنان

بيروت ـ ناصر زيدان

بالاضافة لمستوى المسؤولية العالية التي تعاملت بها معظم الاطراف اللبنانية مع الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال شهر نوفمبر، كان الغطاء الدولي الفاعل سببا رئيسيا في توفير الاستقرار الذي يعيشه لبنان. وللمرة الاولى خلال مرحلة الصراع الطويل في هذا البلد المحاط بالمخاطر والتحديات، تجسد الغطاء الدولي بإجماع قل نظيره، وشمل كل الدول الكبرى الفاعلة من دون استثناء، بدءا بالولايات المتحدة الاميركية مرورا بفرنسا وروسيا والمانيا وبريطانيا وصولا للدول المحيطة كمصر والاردن وقبرص وغيرها.

لهذا الغطاء الدولي خططه للحفاظ على الاستقرار في لبنان، ولضمان مستقبل لا يكون لبنان فيه عرضة للتهديد في اي لحظة. وتستند هذه الخطط على برنامج سياسي ومالي وعسكري، تختلف نسبة المساهمة فيه بين دولة وأخرى، بحيث تتحمل كل دولة اعباء تتناسب مع حجمها، او وفقا لقدراتها، او تأثيراتها. وتأتي الولايات المتحدة الاميركية في مقدمة هذه الدول. وتقول معلومات من مصادر موثوقة: ان واشنطن وعدت الرئيس ميشال عون بمساعدات سنوية بقيمة مليار دولار، منها 500 مليون دولار للجيش اللبناني، والمبلغ الباقي يصرف لخدمة خطط الحكومة، وبما يناسب ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ولكن المصادر الموثوقة المطلعة على تلك الخطط، تؤكد ان لواشنطن والدول الكبرى الأخرى الداعمة شروطا على لبنان، او على قواه الرئيسية، خصوصا على رئيسي الجمهورية والحكومة يجب مراعاتها، والالتزام بمندرجاتها وفقا لأجندة تستطيع هذه القوى تحمل خطوطها العريضة من دون ان يؤدي تنفيذها الى اي اهتزازات.

وتقول هذه المصادر: ان كل القوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة أبلغت بهذه المقاربة، وعرفت مدى خطورة تجاوزها.

ومن الشروط التي الواضحة التي وضعت لتدعيم الاستقرار اللبناني، اعتماد وسطية سياسية فيها بعض الحياد عن المشكلات الكبرى المحيطة، والا يكون لبنان جزءا من التجاذبات القائمة، والاهم من كل ذلك، تقييد دور لبنان كوسيط مالي تستفيد من قوانينه الحمائية بعض الشخصيات او المنظمات او الدول الذين يتعاملون بأساليب غير مشروعة في نقل الاموال – او تبييضها – ويتعاونون مع تجار المخدرات والمواد الممنوعة.

وترى هذه المصادر: ان اركان التسوية الداخلية في لبنان – المعلن منها وغير المعلن – يعرفون هذه الوقائع، وقد وعدوا بمراعاة هذه الشروط، واحترام قواعد اللعبة الجديدة مع توازناتها التي تختلف عن صورة التوازنات في المرحلة الماضية.

وتضيف هذه المصادر:«ان وقائع الاختلاف السني – الشيعي» لم تعد وحدها العناصر التي تتحكم بالصراع، بل هناك عناصر جديدة دخلت الى حيز التأثير، همشت من اهمية هذا اشكال الصراع السابق وانعكاساته.

ومن ابرز خصوصيات المرحلة الجديدة في لبنان، اعطاء موقع رئاسة الجمهورية – بما يمثله عند المسيحيين – دورا فاعلا على المستوى الخارجي، وفي سياق اللعبة الداخلية. ومن اهم هذه الادوار التي تنتظر الرئاسة، تقديم وجه خاص للبنان في الخارج، لا يشبه المرحلة التي غلبت على الثلاثين سنة السابقة، على اساس انه بلد متنوع، وللمسيحيين دورا فاعلا فيه.

ورغم بعض التخبط، او الاختلاف، الذي يغلب على توجهات الدول الكبرى في المنطقة، وتحديدا بين الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، وبين هذه الاخيرة والاتحاد الاوروبي، لكن جميع هذه القوى المؤثرة متفقة على الاستقرار في لبنان، وتحييده عن الصراعات المحيطة الشائكة، وهؤلاء يتكفلون مجتمعين بالضغط على القوى الاقليمية الكبرى التي تتدخل في لبنان، بأن تخفف من حدة تدخلاتها.